الفصل الرابع

آفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس

آفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس

أولاً: محددات العلاقة بين مجموعة البريكس والنظام الدولي

تعتمد العلاقة بين مجموعة البريكس والنظام الدولي على طبيعة النظام الدولي القائم من حيث مدي قدرته على استيعاب المجموعات الدولية الصاعدة، فهناك ثلاثة متغيرات مهمة تحدد توجهات المجموعة الدولية الصاعدة تجاه النظام الدولي ومؤسساته القائمة، ومدي قدرة هذه المجموعة الدولية على فرض تحدي حقيقي لمستقبلها، ومدي تكلفة هذا التحدي:

- **المتغير الأول :يتعلق بعدد الدول الكبرى المسيطرة على النظام، بمعني هل يسيطر على قمة النظام دولة واحدة، أم شبكة أو عدد من الدول؟**

- **المتغير الثاني: يتعلق بطبيعة العلاقات القائمة داخل النظام، بمعني هل تستند التفاعلات الجارية داخل النظام على العلاقة الجامدة، أم أنها تقوم على نمط من العلاقات التبادلية المرنة والمفتوحة نسبيا، وتستند إلى التوافق وقواعد القانون الدولي.**
- **المتغير الثالث: يتعلق بنمط بتوزيع عوائد المعاملات الدولية (في مجالات التجارة والاستثمار)، بمعني هل يستند النظام الدولي القائم إلى التوزيع العادل نسبيا للمنافع المادية والمعاملات الدولية، أم يستند إلى التوزيع المتحيز لهذه المنافع لصالح الدول المهيمنة على النظام؟[١]**

وبالإجابة على هذه الأسئلة نجد أن النظام الدولي الراهن يفتقد للتطبيق المثالي للمعايير السابقة، كما تتمتع الولايات المتحدة بوضع مسيطر داخل هيكل النظام الدولي، ولكن على الرغم من ذلك، فإن النظام الدولي لا يزال يتسم بدرجة معقولة من التعددية، والعلاقات التبادلية. كما تستند التفاعلات والسياسات الدولية إلى التوافق والقانون الدولي لحد كبير. كما يتسم النظام الدولي بدرجة من المؤسسية عكسها استقرار منظومة الأمم المتحدة والهيئات والوكالات المرتبطة بها، وصندوق النقد الدولي، والبنك الدولي، واتفاقات الجات، ثم منظمة التجارة العالمية، بالإضافة إلى شبكة المنظمات والترتيبات الإقليمية. كما تم اعتماد مفهوم الأمن الجماعي على المستوي الدولي (في إطار نظام الأمم المتحدة)، وعلى مستويات إقليمية عدة (الناتو)، وذلك بصرف النظر عن درجة فعالية هذا النظام.

من ناحية أخري اعتمدت الولايات المتحدة على شبكة من التحالفات الدولية الإقليمية والثنائية في مختلف الأقاليم، وتكريس حالة الاعتماد المتبادل بين الاقتصاد الأمريكي والاقتصادات الإقليمية والصاعدة. كما اندمجت الولايات المتحدة في منتدى الآبك، الذي يشرف على إدارة عملية التكامل وتحرير التجارة والاستثمار في آسيا –المحيط الهادي (الذي يضم ستة أقاليم فرعية: شرق آسيا، شمال شرقي آسيا، جنوب شرقي آسيا، أمريكا الشمالية، أمريكا اللاتينية، بالإضافة إلى استراليا ونيوزيلندا)، واندمجت أيضا في "النافتا" الذي يشرف على إدارة عملية التكامل وتحرير التجارة والاستثمار في الأمريكتين. هذه السمات جعلت النظام الدولي الراهن أقرب إلى ما يصفه البعض بالهيمنة الليبرالية (Character Liberal Hegemonic). كما جعلت الولايات المتحدة الأمريكية المجموعات الدولية الصاعدة أقل تهديدا. وفي هذا الإطار، أصبحت عملية تغيير النظام الدولي القائم من جانب هذه المجموعات عملية معقدة

---

[1]) G. John Ikenberry and Thomas Wright, Rising Powers and Global Institution, A Century Foundation Report, The Century Foundation, Washington D.C, 2008, pp. 9-10

.

جدا وطويلة المدي ، وتنصرف بالأساس إلى تغيير قواعد عمل النظام الدولي وقواعد عمل المؤسسية الدولية، أكثر منها عملية صراع مع القوي الدولية المهيمنة على النظام [1].

الأهم من ذلك أن النظام الدولي الحالي لا يزال يتضمن العديد من القنوات والآليات التي يمكن من خلالها استيعاب الدول الصاعدة، ودمجها في المؤسسات الدولية الراهنة. فهذه المؤسسات –باستثناء مجلس الأمن إلى حد ما حتى الآن– توفر فرصا للعضوية والتمثيل والتعبير عن مصالح الدول الصاعدة وحمايتها، الأمر الذي يوجد مصلحة في الحفاظ على المؤسسة الدولية القائمة، أو على الأقل إتباع منهج تدريجي لإصلاح هذه المؤسسات من الداخل.

وتقدم منظمة التجارة العالمية مثالا مهما في هذا المجال. فعلي الرغم من الخلافات التجارية –والسياسية أيضا –القائمة بين الصين والعديد من القوي الدولية، خاصة الولايات المتحدة واليابان والقوي الأوروبية، حول النظام الاقتصادي العالمي الأمثل، وطريقة مواجهة الأزمات المالية والاقتصادية العالمية، بل وحول الأسباب الحقيقية لهذه الأزمات، فقد سمح للصين بالانضمام إلى المنظمة في سنة ٢٠٠١.

ويمكن الإشارة هنا إلى دلالتين مهمتين :
<u>الدلالة الأولي</u>: ما يعكسه هذا التوجه من مرونة نسبية تميز المؤسسية الاقتصادية الدولية، على النحو الذي ضمن استيعاب الاقتصادات الشيوعية السابقة، واقتصادات الدول الصاعدة، والتي تمثل الصين إحداها.
<u>الدلالة الثانية</u>: هي تعاظم القواسم المشتركة بين اقتصادات السوق الغربية المتقدمة التقليدية (الأمريكية والأوروبية)من ناحية، والاقتصادات الناشئة والمتحولة من ناحية أخري، وقبول الأخيرة الخضوع للقواعد المعيارية التي تحكم النظام الاقتصادي الدولي، كما تحددها منظمة التجارة العالمية.
بمعني آخر، فإنه على الرغم من الخلافات القائمة بين الجبهتين، فإن القوي الاقتصادية الناشئة، وعلى رأسها الصين، قبلت العمل من داخل النظام القائم والمؤسسية الاقتصادية القائمة، وليس من خارجها، بل إن لديها المصلحة في الحفاظ على هذه المؤسسية، لما توفره

[1]) Century Foundation, Washington D.C, 2008, pp. 9-10

من آليات للحفاظ على حقوق الدول في مجال التجارة الدولية، خاصة الحق في عدم المعاملة التمييزية ضدها في مجال التجارة، وهو أحد المبادئ الأساسية التي تقوم عليها منظمة التجارة العالمية. وعلى الرغم من عدم انضمام روسيا حتى الآن إلى المنظمة، رغم بدء المفاوضات بين الجانبين في سنة ١٩٩٣، بسبب عدم استكمال روسيا استحقاقات العضوية بشأن بعض الملفات العالقة، فإن السعي الروسي الحثيث للانضمام إلى المنظمة، ومحاولة استكمال شروط الانضمام، لا ينفي دقة الدلالتين السابقتين.

كما يقدم صندوق النقد والبنك الدوليان نموذجين آخرين لترجمة القدرات الاقتصادية إلى نفوذ دولي، حيث يعطي الصندوق والبنك أوزانا للدول الأعضاء داخل الهيكل الإداري والتصويتي، استنادا إلى مؤشر قيمة الإسهامات المالية للدول الأعضاء. يوفر ذلك للاقتصادات الصاعدة فرصة لترجمة قدراتها الاقتصادية إلى قدرات تصويتية ومؤسسية داخل كل منهما. ولكن المؤشر الأهم هو المرونة النسبية التي أبدتها الولايات المتحدة والدول الغربية، التي هيمنت تاريخيا على هاتين المؤسستين، في التعاطي الإيجابي مع مبادرات مجموعة العشرين لإصلاح هاتين المؤسستين، سواء من حيث اختصاصاتهما، أو من حيث تمثيل الاقتصادات الصاعدة داخل أجهزة .[١]

خلاصة القول إن النظام الدولي والمؤسسية الدولية القائمة اتسمت بدرجة من المرونة النسبية، التي كفلت استيعاب الدول والمجموعات الدولية الصاعدة وسنشير إلى عدد من الملاحظات المهمة في هذا الإطار:

- **سيطرة الطابع الاقتصادي على هذه المجموعات، بينما تأتي الأجندة الأمنية والاستراتيجية في ترتيب تال أو متأخر نسبيا. وبمعني أدق، لم تبلور هذه المجموعات أجندة أمنية أو استراتيجية متكاملة تجاه النظام الدولي حتى الآن. فعلى سبيل المثال، تولي مجموعة البريكس الاهتمام الأكبر بقضايا تدور بالأساس حول إصلاح المؤسسات المالية الدولية، خاصة صندوق النقد والبنك الدوليين، وإصلاح سوق المال العالمية، من خلال تعميق مبادئ الشفافية والمحاسبية، والرقابة على الأسواق، والإشراف على مؤسسات الإقراض، وتجنب الممارسات الاحتكارية، وتشجيع تبادل المعلومات [١].**
- **إن هناك درجة كبيرة من التوافق والمساحة المشتركة بين الدول الصناعية الغربية المتقدمة ودول المجموعة الصاعدة حول أولويات واتجاهات عملية الإصلاح وإعادة**

---

[١] د. عبد المنعم سعيد، ومحمد فايز فرحات، "مجموعة العشرين وإعادة هيكلة النظام الاقتصادي العالمي"، سلسلة كراسات استراتيجية، مركز الأهرام للدراسات السياسية والاستراتيجية، العدد رقم ٢٠٧، القاهرة، فبراير ٢٠١٠.

[١] Claudia Schmucker, Katharina Gnath, "From the G8 to the G20: Reforming the Global Economic Governance System", CARNET Working Paper, No. 73/.09.

الهيكلة تلك، وبشكل عام، يظل هناك عدد من التحديات المهمة ذات الصلة بالطبيعة التجارية والاقتصادية لهذه المجموعات. فمن ناحية، يقع على عاتق مجموعة البريكس تحدي تأكيد أن تعاظم دورها لا يمثل مرحلة مؤقتة ترتبط بالظروف الاقتصادية العالمية، بقدر ما يعبر عن اتجاه لتحول مستقر في هيكل حوكمة النظام الاقتصادي العالمي. ومن ناحية أخري، فإن هناك بعض التناقض بين مصالح بعض الدول. على سبيل المثال، في الوقت الذي دعت فيه الصين داخل مجموعة "بريكس" إلى إنشاء نظام بديل للدولار، فإن هناك سقفا لما يمكن أن تذهب إليه الصين في هذا المجال، بالنظر إلى ما تمتلكه الصين ذاتها من سندات خزانة داخل الولايات المتحدة، والتي تقدر بنحو تريليون دولار، مما يعرض هذه السندات للتأثر في حالة إنشاء نظام بديل للدولار [٢] .

- **التناقضات والمميزات بين دول أعضاء هذه المجموعات. فعلي العكس من المساحة المشتركة نسبيا في مجال التجارة بين دول مجموعة البريكس، فإن هذا التوافق لا ينسحب إلى المجال السياسي والأمني. وقد يتراجع هذا التوافق أمام الارتباطات الخارجية المختلفة للدول داخل المجموعة، خاصة الصين، والهند، وروسيا، فبالإضافة إلي المشكلات الحدودية القائمة بين الصين والهند، هناك توجهات استراتيجية مختلفة لكل منهما وكذلك العلاقات الصينية – الأمريكية يشوبها الكثير من أوجه الخلاف والتوتر حول عدد من القضايا السياسية، بدءا من قضية حقوق الإنسان داخل الصين ، وانتهاء بمشكلات التحديث والإنفاق العسكري، والتحالفات الأمنية الأمريكية في منطقة شرق وشمال شرقي آسيا، ومرورا بالخلافات التجارية، أما الهند فمن ناحيتها ترتبط بشراكة استراتيجية قوية مع الولايات المتحدة، تمثل إحدى الركائز الأمريكية – بجانب شراكات وتحالفات أخري – لاحتواء الصعود العسكري الصيني. الأمر الذي يجعل هذه التباينات أكثر وضوحا داخل مجموعة أضيق.**

ثانياً: التعاون والشراكة بين دول البريكس والقارة الافريقية

أصدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يوم الاثنين (٢٥ مارس2013) آخر تقرير لمراقبة تدفق الاستثمارات العالمية حيث أفاد التقرير إن دول مجموعة البريكس قد احتلت مكانة متقدمة بين الدول التي تستثمر مباشرة في أفريقيا نظرا للسيولة الاستثمارية والمخزون الاستثماري لديها. وأظهر التقرير تحت عنوان "دول مجموعة البريكس وأفريقيا" أنه ضمن

2) Pramod Pagedar, :BRIC's Summit in China: Emerging Giants Push for Greater Say in Global Finance, Global Economic Monitor, Maharashtra Economic Development Council, May 2011, pp.16-15.

الدول الـ٢٠ الأولى من حيث حجم التدفقات الاستثمارات المباشرة لأفريقيا، تحتل الصين والهند وجنوب أفريقيا المركز الرابع و الخامس والـ١٧ من حيث السيولة الاستثمارية وتحتل جنوب أفريقيا والصين والهند وروسيا المركز الخامس والسادس والسابع وال١٥ من حيث الرصيد الاستثماري. وأضاف التقرير أن استثمارات دول البريكس معظمها يتوجه إلى قطاعات التصنيع والخدمات مما أحدث تأثيرات إيجابية على توفير فرص العمل ودفع نمو هذه القطاعات الاقتصادية في أفريقيا.

Figure 1. Top 20 investors in Africa, 2011(Millions of US dollars)

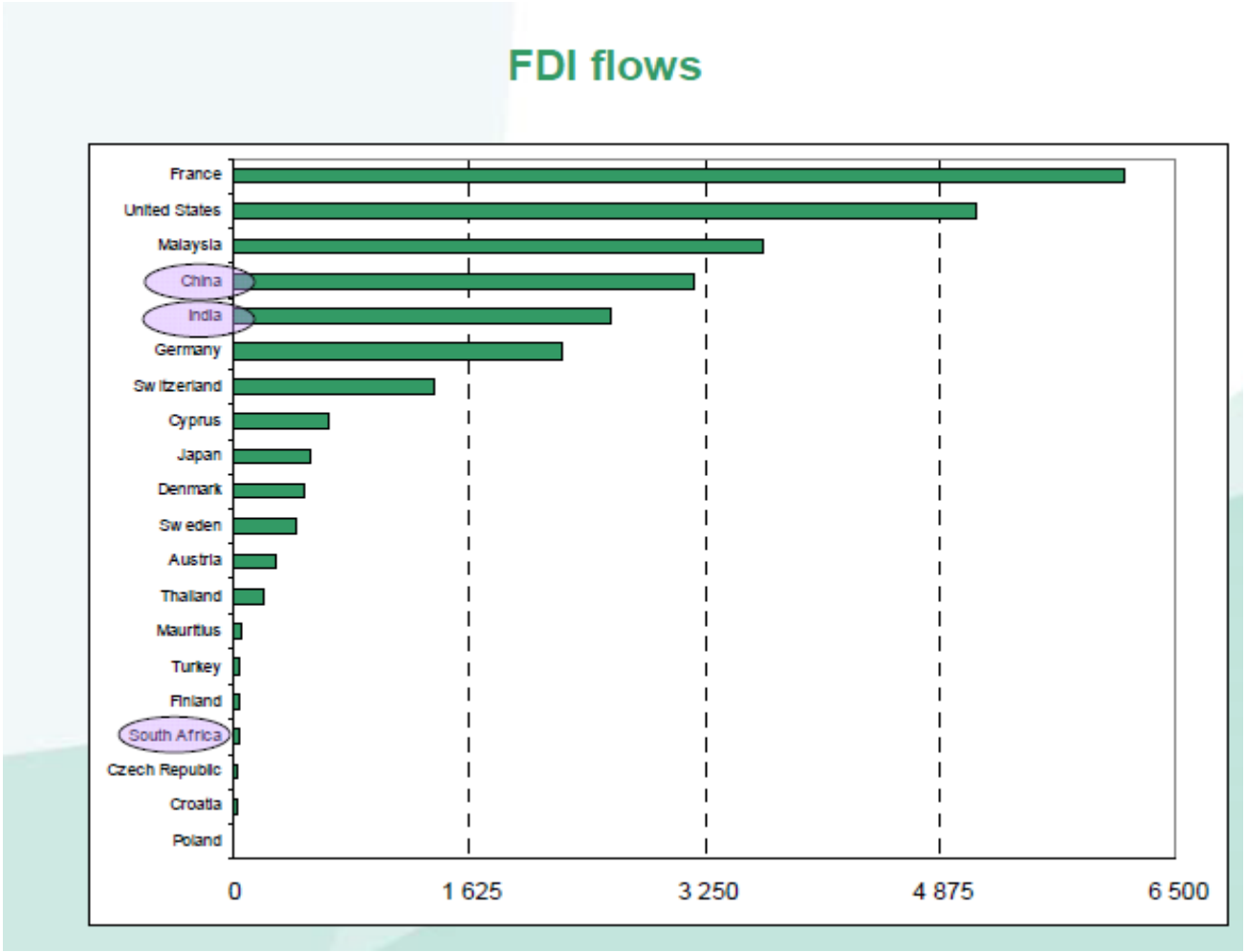
FDI flows
France
United States
Malaysia
China
India
Germany
Switzerland
Cyprus
Japan
Denmark
Sweden
Austria
Thailand
Mauritius
Turkey
Finland
South Africa
Czech Republic
Croatia
Poland
0
1 625
3 250
4 875
6 500

Figure 2.

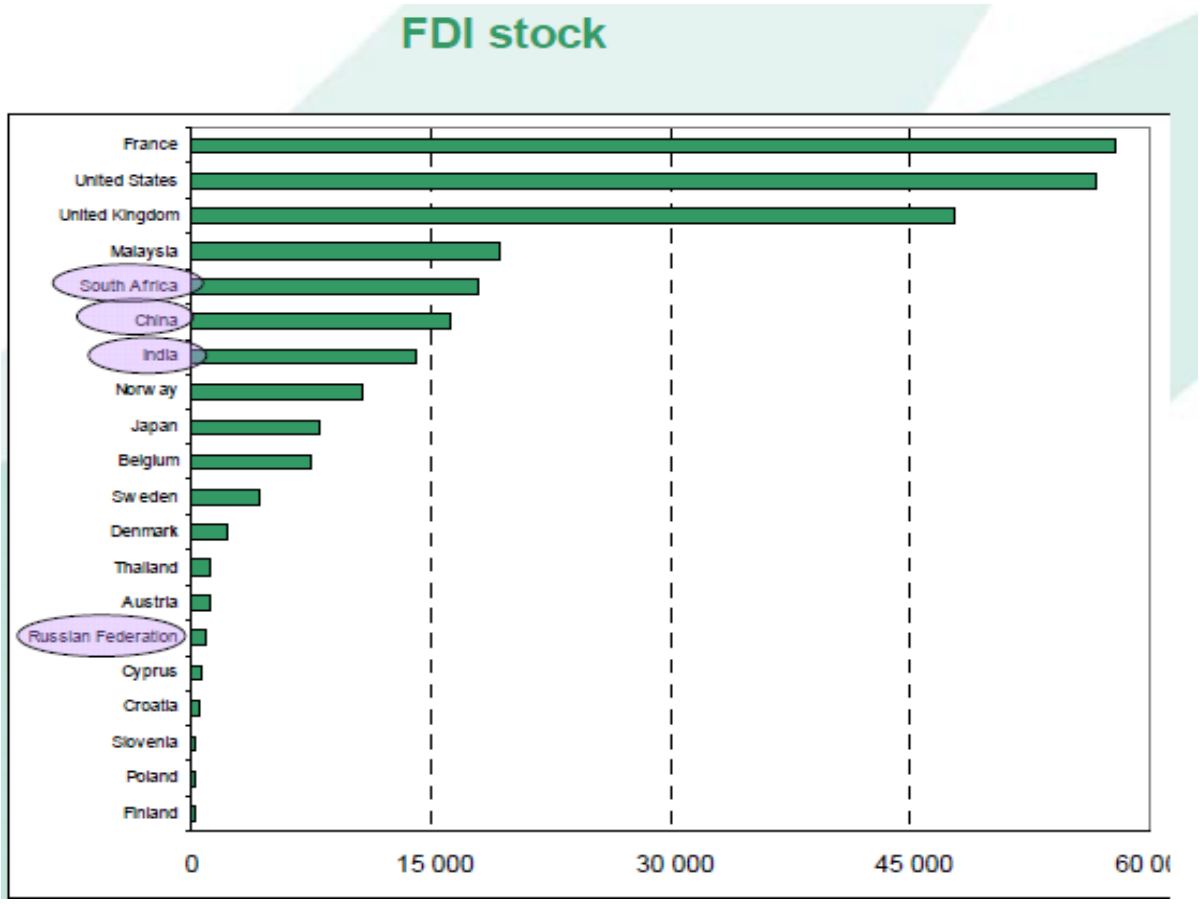

Source: **UNCTAD, FDI/TNC database.**
***Note*: Data shown are only for those countries reporting outward FDI to Africa in 2011.**

لقد حدد أعضاء البريكس أهدافا محددة (مجموعة البريكس وإفريقيا ـ شراكة من أجل التنمية، والتكامل، والتصنيع) وهم يسعون إلى تعزيز المصالح الوطنية، ودعم الأجندة الإفريقية، وإعادة تنظيم البنية المالية والسياسية والتجارية على مستوي العالم ـ وهي الأجندة التي شملت أهدافا من القمم السابقة، في حين يعكس هدف جنوب إفريقيا المتمثل في تسخير عضويتها في المجموعة لخدمة إفريقيا بالكامل. كما تأمل مجموعة البريكس فى زيادة التجارة والاستثمار الأجنبي فيما بينهم وبقية إفريقيا، ويتوقع الخبراء أن يصبح اقتصاد البلدان الأربعة مجتمعة عند نقطة ما من هذا العقد بنفس ضخامة اقتصاد الولايات المتحدة.

والجدول التالي يشير إلى حجم التدفقات الاستثمارات الأجنبية المباشرة العالمية الصادرة والواردة من دول العالم خلال الفترة من ٢٠١٠-٢٠١٢، حيث نلاحظ ارتفاع حجم التدفقات الاستثمارية الصادرة إلى إفريقيا من باقية دول العالم من٤٤بليون دولار أمريكي الى ٥٠ بليون دولار أمريكي من عام ٢٠١٠-٢٠١٢ وهو ما يشير إلى زيادة تقدر بحوالي 13.6%،

وهذا مؤشر جيد ولكن تحتاج إفريقيا إلى المزيد من الاستثمارات الأجنبية المباشرة من اجل تنمية حقيقية.

Table 1. FDI flows by region, 2010–2012
(Billions of dollars)

Region	Inflows			outflows		
	2010	2011	2012	2010	2011	2012
World	1 409	1 652	1 351	1 505	1 678	1 391
Developed economies	696	820	561	1 030	1 183	909
Developing economies	637	735	703	413	422	426
Africa	44	48	50	9	5	14
Asia	401	436	407	284	311	308
East and South-East Asia	313	343	326	254	271	275
South Asia	29	44	43	16	13	9
West Asia	59	49	47	13	26	24
Latin America and the Caribbean	190	249	244	119	105	103
Oceania	3	2	2	1	1	1
Transition economies	75	96	87	62	73	55

Source: World Investment Report 2013 .

أما الجدول التالي فيشير إلى رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من بلدان البريكس، حسب المناطق في عام ٢٠١١، والذي يظهر أن :

- **أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من مجموعة دول البريكس إلى الدول الصناعية الكبرى يمثل أعلى قيمة للاستثمارات المباشرة لدول البريكس حيث يمثل حوالي نسبة ٤٢% من قيمة استثمارات البريكس، ويأتي الاتحاد الأوروبي كشريك أول في هذه الاستثمارات حيث تمثل نسبة الاستثمارات الأجنبية المباشرة المواجه إليه من مجموعة البريكس حوالى نسبة ٣٤% من إجمالي الاستثمارات المباشرة، كما أن نصيب الولايات المتحدة من الاستثمارات المباشرة للبريكس تمثل نسبة 2.2% من إجمالي الاستثمار.**
- **رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر لدول مجموعة البريكس في إفريقيا يقدر بحوالي 49.165 مليون دولار في نهاية عام ٢٠١١، حيث يمثل نصيب أفريقيا من رصيد الاستثمارات الأجنبية المباشرة لمجموعة دول البريكس مع العالم حوالي ٤.٢%، ذلك**

وبالرغم من أن هذه النسبة ليست كبيرة إلا أنها نسبة متزايدة مقارنة بما كانت عليه في ٢٠٠٩ و٢٠١٠ .

- **كما أن نسبة الاستثمار المباشر لدول البريكس في إفريقيا تمثل حوالي ضعف نسبة الاستثمار المباشر في الولايات المتحدة.**
- **كما أن نسبة استثمار دول البريكس مع بعضها البعض تمثل حوالي 2.5%وهي نسبة ليست كبيرة.**

Table 2. Outward FDI stock from BRICS, by destination region
2011 (Millions of dollars)

Partner region/economy	Value	Share
World	1130238	100%
Developed countries	470625	41.6%
European Union	385746	34.1%
United States	31729	2.2%
Japan	1769	0.2%
Developing economies	557055	49.3%
Africa	49165	4.3%
Latin America and the Caribbean	175410	15.5%
Asia	331677	29.3%
Transition economies	31891	2.7%
BRICS	28599	2.5%

Source: **UNCTAD, FDI database and data from the IMF, CDIS (Coordinated Direct Investment Survey).**
Note: **Data for Brazil are based on information from the partner Countries.**

أما عن الجدول التالي فيمثل مصفوفة الاستثمارات الداخلية للبريكس مع البريكس ومع العالم. ويتضح من الجدول الآتي: -

- **أن حجم تدفق الاستثمارات الاجنبية المباشرة الصادرة من دول مجموعة البريكس داخل مجموعة البريكس نفسها يقدر بحوالي 599.5 28مليون دولار، وهو ما يمثل نسبة ٢.٥% من إجمالي قيمة الاستثمارات العالمية المباشرة الصادرة.**
- **تشير البيانات إلى أن رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الثنائي بين دول البريكس محدود، ذلك على الرغم من أن الاستثمارات الثنائية بين دول البريكس قد نمت بسرعة خلال العقد الماضي، من ٢٦٠ مليون دولار أمريكي في عام ٢٠٠٣ إلى ٢٩ مليار**

دولار أمريكي في عام ٢٠١١ (الجدول ٣). حيث ارتفعت أسهم دولا لبريكس في دول البريكس الأخرى من ٠.١٪ في ٢٠٠٣ إلى٥.٢٪ في عام ٢٠١١.

- **أن الصين هي أكبر مستثمر بين دول البريكس، بقيمة تقدر بحوالى ٤٢٥ مليار من رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر في جميع أنحاء العالم. ومع ذلك فأن أسهمها فى الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر لدول البريكس الأخرى يمثل ٢.٢٪ فقط من المجموع.**
- **تمثل أرصدة الاستثمار الأجنبي المباشر الى جنوب أفريقيا والاتحاد الروسي حوالي٤.١ مليار دولار و٣.٨ مليار دولار على التوالي فى نهاية عام ٢٠١١ من قيمة الاستثمار الأجنبي المباشر الصادر من الصين. ويعتبر الدولتان من أكبر المستفيدين من الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني داخل مجموعة البريكس تأتى بعدهما البرازيل فى الترتيب بما يقدر بحوالي 1.1مليار دولار.**

كما يلاحظ أن حجم الاستثمارات المباشرة المتدفقة من جنوب أفريقيا تمثل أعلى قيمة في استثمارات البريكس حيث تقدر بحوالى 405.8 15مليون دولار، مما يدل على أن أكبر المستثمرين داخل مجموعة البركس هي جنوب أفريقيا.

Table 3. Outward FDI stock from BRICS countries to other BRICS countries, 2011 (Millions of dollars)

Home economy	BRICS	Brazil	China	India	Russian Federation	South Africa	*World*	*Share in the world*
BRICS	**28 599.5**	**1 222.4**	**13 570.8**	**1 795.6**	**7 671.5**	**4 339.1**	**1 130 238**	**2.5%**
Brazil	**514.1**	**-**	**447.5**	**15.8**	**0.1**	**50.7**	**202586**	**0.3%**
China	**9 552.5**	**1 071.8 -**	**–**	**657.4**	**3 763.6**	**4 059.7**	**424781**	**2.2%**
India	**1 987.1**	**73.9**	**228.7**	**–**	**1 490.4**	**194.1**	**62600**	**3.2%**
Russian Federation	**1 139.9**	**–**	**123.1**	**982.3**	**–**	**34.5**	**361738**	**0.3%**
South Africa	**15 405.8**	**76.8**	**12 771.5**	**140.1**	**2 417.4**	**–**	**78533**	**19.6%**

Source: **UNCTAD, FDI database and IMF, CDIS (Coordinated Direct Investment Survey).**
Note: **Data for Brazil are based on information from the partner countries.**

بدأت الصين تضخ استثماراتها في الدول الإفريقية منذ ثمانينات القرن الماضي، على الرغم من أن حجم الاستثمارات كان محدودا في البداية. وبحلول التسعينات من القرن الماضي، توسع حجم استثماراتها بشكل تدريجي في المزيد من المجالات الاقتصادية والاجتماعية المحلية باستمرار. أما بعد عام ٢٠٠٠، فتنوع هيكل الاستثمارات الصينية سريعة الزيادة في أفريقيا بفضل آلية منتدى التعاون الصيني الإفريقي في أكتوبر عام ٢٠٠٠. ومن ثم وحتى نهاية عام ٢٠١٠، ضخت الصين استثمارات كبيرة في ٢٠٠٠ مؤسسة أو شركة في أكثر من ٥٠ دولة أفريقية، وبلغ حجمها الإجمالي ٤٠ مليار دولار أمريكي، ومنها استثمارات مباشرة بقيمة١٣.٠٤مليارردولار، بحسب الإحصاءات الرسمية.

وفي عام ٢٠١٠، مولت المؤسسات والشركات الصينية استثمارات مباشرة لها في أفريقيا بمبلغ ٢.١١ مليار دولار أمريكي، بزيادة ٤٦.٨ بالمائة على أساس سنوي. ويشار إلى أن أفريقيا قد أصبحت رابع أكبر مقصد استثماري بالنسبة للصين.

بلغ رصيد الاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في أفريقيا ١٦ مليار دولار فى نهاية عام ٢٠١١. جنوب أفريقيا هي المتلقي الرئيسي للاستثمار الأجنبي المباشر الصيني في القارة، تليها السودان ونيجيريا وزامبيا والجزائر.

كما أن الصين قد انضمت إلى صفوف الدول المستثمرة أعلى في بعض البلدان الأقل نموا (أقل البلدان نموا،) مثل السودان وزامبيا. وهى بلدان جذبت الاستثمار الأجنبي المباشر في الصناعات التحويلية.

<u>الأشكال البيانية التالية</u> : توضح حجم الاستثمارات الصينية فى أفريقيا خلال الفترة من ٢٠٠٣ الى ٢٠١١

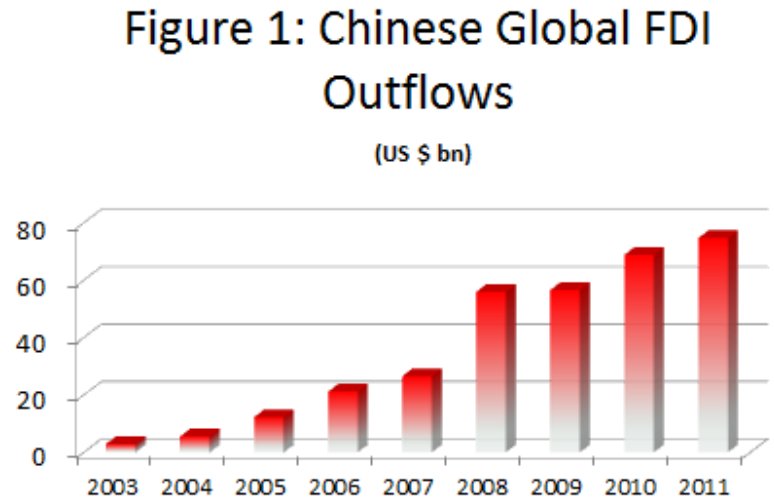

Figure 4: Sectors of Chinese FDI in Africa (stocks), 2009

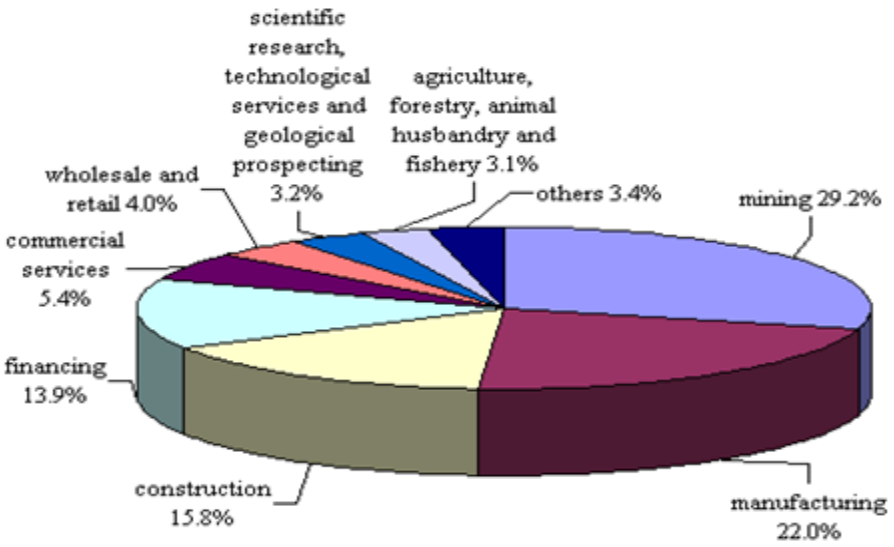

2011 China's outward FDI flows and stock Structure
(Billions of dollars)

Indicator/Category	Flows			Stock	
	Sum	**Change(%)**	**Share(%)**	**Sum**	**Share(%)**
Total	74.65	8.5	100	428.78	100
Financial Outward	6.07	-29.7	8.1	67.39	15.9
Non-financial Outward	68.58	14.0	91.9	357.39	84.1

World Investment Report 2012 released by UNCTAD (United Nations Conference on Trade and Development) .

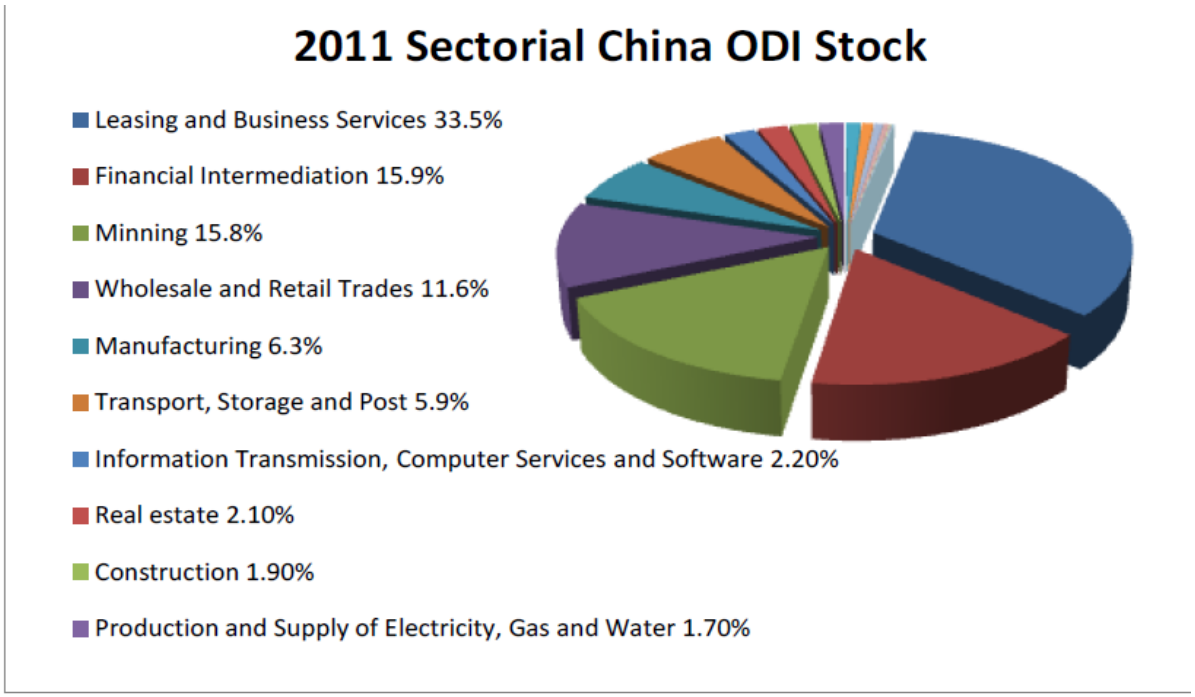
2011 Sectorial China ODI Stock
Leasing and Business Services 33.5%
Financial Intermediation 15.9%
Minning 15.8%
Wholesale and Retail Trades 11.6%
Manufacturing 6.3%
Transport, Storage and Post 5.9%
Information Transmission, Computer Services and Software 2.20%
Real estate 2.10%
Construction 1.90%
Production and Supply of Electricity, Gas and Water 1.70%

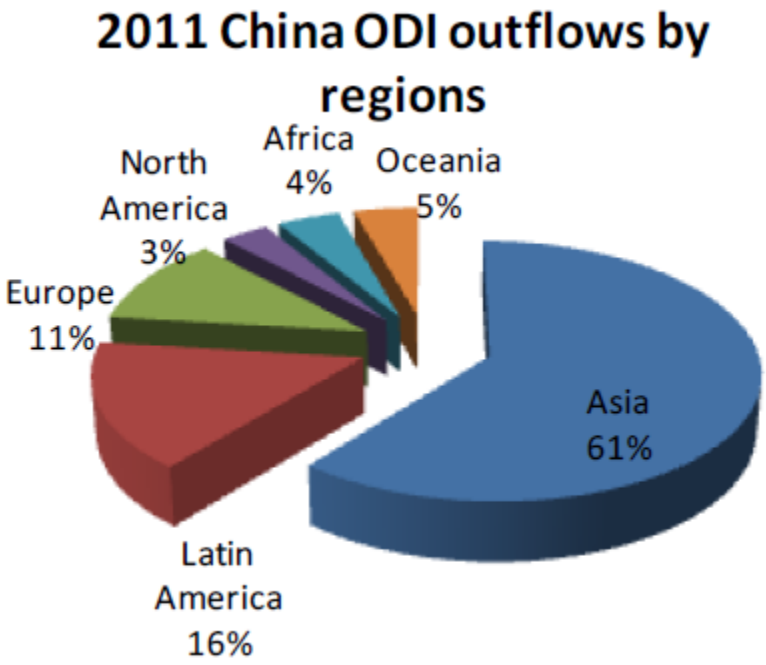
2011 China ODI outflows by regions
Africa 4%
Oceania 5%
North America 3%
Europe 11%
Asia 61%
Latin America 16%

ثالثاً : فرص تفعيل التعاون والشراكة بين مصر ومجموعة البريكس

أن انضمام مصر إلي مجموعة البريكس يعني أنها باتت مؤهلة لجذب الاستثمارات الأجنبية وأن لديها عمالة تتمتع بالخبرة الدولية وطاقة جيدة وتشريعات تعزز هذا التوجه كما أن مجموعة البريكس قد وضعت شروطا للانضمام تتعلق بمستوى دخل الفرد، ونسبة مساهمة الصناعة والصادرات في الناتج المحلي الإجمالي، كما أن من شروط الانضمام للمجموعة هو تحقيق معدل نمو مرتفع وهي شروط لا تتوفر في وضع مصر الاقتصادي حاليًا ، وبما أن استمرار حالة عدم الاستقرار السياسي والأمني تظل تشكل عقبة أمام تحقيق طموحات مصر بالانضمام الي مجموعة البريكس وتعظيم الاستفادة من التعاون معها، بجانب استمرار القلاقل التي تشهدها مصر مما ينعكس بالسلب علي حركة الاستثمارات الأجنبية في مصر، فإن البديل في الوقت الراهن يتمثل في التحرك باتجاه دفع التعاون علي المستوي الثنائي بين مصر ودول مجموعة البريكس،كخطوة أولي أساسية حتي يتحقق مناخ أمني وسياسي من شأنه تشجيع الشركات الأجنبية والمستثمرين علي العودة إلي السوق المصري . وذلك في إطار ما تهدف إليه دول البريكس من تعزيز للشراكة بين البريكس وإفريقيا :

١- فرص التعاون مع الهند

في ضوء التطلع لتنمية العلاقات الثنائية مع الهند، وفتح آفاق جديدة فى مختلف المجالات، كان لزاماً علينا مراقبة تطور العلاقات المصرية الهندية خلال عدة عقود ماضية حيث أن العلاقات المصرية الهندية شهدت نمواً وتطوراً كبيراً في السنوات الأخيرة على كافة الأصعدة السياسية والاقتصادية والثقافية والعلمية، مع وضوح الاهتمام المتبادل من الجانبين بتدعيم العلاقات الثنائية.

فكلا من مصر والهند تُمثل قوة الدفع الرئيسية لحركة عدم الانحياز، كما أنهما يمثلان القاعدة الرئيسية لمجموعة الـ ١٥، وهي مجموعة الدول التي قررت توسيع قاعدة التعاون الاقتصادي والتكنولوجي فيما بينها، كما تتسم العلاقة بين البلدين بالخصوصية والتميز، والتي تعكس نفسها بوضوح في جحم التبادل التجاري بين الهند ومصر و حجم الاستثمارات الهندية في مصر، حيث تمثلت أهم الصادرات المصرية للهند في البترول الخام ومنتجاته ، الغاز الطبيعي ،القطن الخام ، الفوسفات الصخري ،فحم الكوك ،خردة الحديد والمعادن الأخرى ، الجلود المدبوغة ونصف المصنعة ،اليوريا ،بذور البرسيم ، الإطارات ،ألواح الحديد ،أسلاك النحاس ، الرصاص ،خيوط النايلون المستخدمة في صناعة الإطارات ، كما تمثلت أهم الواردات المصرية من الهند في الزيوت ومنتجات بترولية ،الخيوط والغزول القطنية المصنعة،

اللحوم ،المركبات ، السيارات ،الإطارات ، مضخات المياه ، قطع غيار السيارات والمحركات ، الشاي ،الأصباغ والكيماويات، التبغ، الأدوية والأمصال واللقاحات ، ورق ومنتجات ورقية.
وكذلك الاستثمارات الهندية في مصر تبلغ حوالي ٢.٥ مليار دولار، وتتركز أساسا في قطاعات الغزل والنسيج،الصناعية، تخزين البضائع المتنوعة، البترول والبتروكيماويات.
وبنظرة عامة على العلاقات الهندية المصرية نجد أن هناك عدد كبير من الاتفاقيات المشتركة في المجالات الاجتماعية والاقتصادية، إضافة إلى الجوانب السياسية والثقافية، والتي تم توقيعها خلال الثلاث عقود الماضية وهي: –

- **اتفاقية للطيران المدني والنقل الجوي موقعة عام ١٩٦٨، ومذكرة تفاهم بين الجانبين (١٩٩١).**
- **اتفاقية التعاون الجمركي (١٩٩٧).**
- **مذكرة تفاهم بشأن التعاون في المجال السياحي (١٩٩٧).**
- **اتفاقية تشجيع وحماية الاستثمارات المتبادلة (١٩٩٧).**
- **مذكرة تفاهم لتنمية مشروعات تطوير الصناعات الصغيرة (١٩٩٨).**
- **مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الأبحاث والإرشاد الزراعي (١٩٩٨).**
- **اتفاقية لتطوير صناعة البرمجيات والغزل والنسيج واقامة المشروعات المختلفة (١٩٩٨).**
- **اتفاقية تجنب الازدواج الضريبي موقعة عام ١٩٦٩ (يتم إعداد اتفاقية جديدة).**
- **مذكرة تفاهم في مجال ترويج وتنمية الصادرات نيودلهي (١٩٩٨).**
- **مذكرة تفاهم بين البورصة القومية الهندية وبورصتي القاهرة والإسكندرية (٢٧مارس٢٠٠١).**
- **مذكرة تفاهم بين هيئة المعارض والأسواق الدولية بمصر وهيئة تنمية التجارة الهندية (٢٠٠٣).**
- **مذكرة تفاهم بين اتحاد الصناعات الهندي وصندوق التنمية الاجتماعية (٢٠٠٢).**
- **وقد تم مؤخراً في ٢٠١٣/٣/١٩التوقيع على خمس مذكرات تفاهم للتعاون الثنائي في مجالات تكنولوجيا المعلومات وأمنها والتراث الثقافي، ودعم تنمية الصناعات الصغيرة، وكذلك إنشاء مركز تميز في مجال تكنولوجيا المعلومات، بالإضافة إلى خطابين للنوايا الأول بشأن إطلاق الأقمار الصناعية، والآخر حول مشروع إنارة قرية آن بريشت في محافظة مطروح بالطاقة الشمسية وتطوير مركز التدريب بشبرا الخيمة بالقاهرة.**

ومما يذكر أيضا أن هناك أطراً مؤسسية تم إنشاؤها بنهاية التسعينيات لتفعيل التعاون الاقتصادي بين البلدين، وتتمثل هذه الأطر المؤسسية في:

- المجموعة المصرية الهندية المشتركة لرجال الأعمال:

المجموعة المصرية الهندية المشتركة لرجال الأعمال INDO-EGYPT BUSINESS GROUP بين اتحاد الصناعات المصرية ونظيره الهندي وتغطى أعمال المجموعة مجالات التعاون الاستثماري والتجاري والفني كالطاقة غير التقليدية، صناعة الجرارات الزراعية الصغيرة، الصلب، تكنولوجيا المعلومات، الأسمدة والكيماويات، السياحة وإدارة الفنادق والصناعات الهندسية.

- مجلس الأعمال المشترك: (**COUNCIL JBC JOINT BUSINESS**)

بين اتحاد الغرف التجارية المصرية ونظيره الهندي، وتشمل أنشطة المجلس تبادل المعلومات التجارية، وتوفير خدمات تسوية المنازعات التجارية التي تنشأ بين الطرفين عن طريق التحكيم، وتبادل المشاركة في المعارض التجارية في البلدين.

ويصادف تفعيل هاتين المجموعتين عراقيل تتصل بالأساس بعزوف رجال الأعمال المصريين في مقابل حماس نظرائهم الهنود ومتابعتهم الحثيثة، إذ لا يزال الاهتمام بمصر قائما من جانبهم للاستفادة من عضوية مصر في تجمع الكوميسا عن طريق الاستثمار في مشروعات صناعية مشتركة في مصر تتمتع منتجاتها بالمزايا الممنوحة للمنتجات ذات المنشأ المصري في دول هذا التجمع، ومن نفس هذا المنطلق يأتي الحماس لإقامة مشروعات مشتركة في مصر توجه منتجاتها للتصدير إلي دول الاتحاد الأوروبي والدول العربية.

سوف نتناول الاتفاقيات المصرية الهندية الأخيرة بشيءٍ من التفصيل :

الاتفاقيات الموقعة بين الجانبين في ٢٠١٣/٣/١٩ :

- وقعت مصر والهند اتفاقية مبدئية لوضع القمر الصناعي إيجيكيوبسات-١ فى مداره حول الأرض عن طريق مركبة إطلاق هندية. وقام بتوقيع الاتفاقية كل من الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء عن الجانب المصري ومؤسسة أنتريكس الهندية، وهي مؤسسة تجارية تابعة لمنظمة أبحاث الفضاء الهندية، على أن تقدم الحكومة الهندية منحة خاصة تغطى تكاليف إطلاق القمر بالكامل.

يهدف لالتقاط صور للأراضي المصرية بدرجة وضوح تصل إلى ١٠٠ متر أو أكثر. والصور التي سيتم التقاطها يمكن الاستفادة منها في دراسة الطبيعية الجيولوجية لسطح الأرض بالإضافة إلى التطبيقات المختلفة في المجالات الزراعية والبيئية والدراسات التي تتعلق بالسواحل.

وتأكيدا لعلاقات الصداقة بين البلدين، ستقدم حكومة الهند منحة خاصة تغطي تكاليف إطلاق القمر الصناعي المصري بالكامل، بالإضافة الى ذلك يتم بناء هذا القمر الصناعي بالكامل من قبل علماء ومهندسي الهيئة القومية للاستشعار عن بعد وعلوم الفضاء، ثم يتم وضعه في مداره حول الأرض عن طريق مركبة إطلاق صممتها منظمة أبحاث الفضاء الهندية بالكامل. وتعد هذه الاتفاقية .

– كما وقع رئيس مصلحة الميكانيكا والكهرباء المصري، في العاصمة الهندية نيودلهي اتفاقية تعاون مع الهند لإيفاد مدربين متخصصين في مجال صيانة الأجزاء الميكانيكية والكهربائية والصيانة التنبؤية ، تتضمن الاتفاقية تقديم ٨ دورات سنوياً ولمدة ثلاث سنوات بإجمالي ٢٤ دورة تدريبية فنية ويتلقاها المهندسون والفنيون العاملون بمصلحة الميكانيكا والكهرباء، وستساعد الاتفاقية على رفع المستوى الفني للعاملين بالوزارة، ما يساعد على حسن تشغيل وصيانة وحدات الرفع بالمحطات بما يخدم منظومة الموارد المائية في مصر وهى ممولة بالكامل من الجانب الهندي.

– واتفقت وزارة الكهرباء والطاقة المصرية ووزارة الطاقة الجديدة والمتجددة الهندية على إقامة مشروع لإنارة إحدى القرى المصرية بالطاقة الشمسية، وهو ما يعد خطوة عملاقة لبرنامج الطاقة المتجددة المصري، ويهدف مشروع الإنارة بالطاقة الشمسية إلى توصيل ٨.٨ كيلووات من الطاقة الشمسية إلى ٤٠ منزلا بإحدى قرى سيوة ، التي تقع بمحافظة مطروح المصرية. وسيتم في إطار المشروع توفير الطاقة الشمسية لمستوصف ومسجد القرية. ويمثل المشروع نموذجا مهما لتوصيل الطاقة الشمسية للمجتمعات في المناطق النائية. وستقدم حكومة الهند منحة خاصة تغطي تكاليف مشروع توصيل الطاقة الشمسية للقرية المقترحة بالكامل.

– تم توقيع مذكرة تفاهم بين الجانبين المصري والهندي، لتنظيم عمل مجلس الأعمال المصري الهندي Council JBC Joint Business وتبادل الزيارات والوفود لتعزيز التعاون وإقامة المشروعات المشتركة وتذليل كافة العقبات التي تواجه الاستثمارات والتجارة بين البلدين.

– جرت اتصالات عديدة مع الشركات الهندية الكبرى وعلى رأسها شركة TATA، SATYAM، BIRLA، KIRLOSKAR، IFFCO، RELIANCE، ESSAR لوضع خطط استثمارية طموحة خلال الفترة المقبلة خاصة في قطاعات الطاقة والبتروكيماويات والأسمدة والحديد والصلب، حيث أبدت شركة Reliance رغبتها في إنشاء مجمع للبتروكيماويات، وأبدت شركات ESSAR رغبتها في إقامة مجمع للحديد والصلب ومجمع لتكرير البترول، فيما أبدت شركات TATA رغبتها في إنشاء مجمع للحديد والصلب ومجموع لإنشاء أسمدة اليوريا والأمونيا.

مجالات الجديدة مقترحة لتفعيل التعاون والتنسيق مع الهند

- **أن الهند لديها خبرات كبيرة في مجال التكنولوجيا تخدم العالم بأكمله وليس الهند فقط، وهنا تبرز أهمية استفادة مصر من تلك التجربة لتطوير المناهج المصرية للتركيز على العلوم والتكنولوجيا.**
- **لابد أيضا أن تسعى مصر للاستفادة من الخبرة الهندية في مجال تطوير المشروعات الصغيرة والمتوسطة.**
- **تنشيط تعاون الصندوق الاجتماعي للتنمية بمصر مع نظيره الهندي وتفعيل اتفاق الصندوق والهيئة العربية للتصنيع من جانب مصر والمؤسسات الهندية في مجال البرمجيات وصناعة الحاسب الآلي، كما أن الجانب الهندي أعلن عن استعداده لإمداد مصر بالخبرة المطلوبة في هذا المجال وكذلك التعاون في مجال إنشاء الحضانات التكنولوجية التي تشجع على قيام الصناعات الصغيرة والمتوسطة.**
- **كما يمكن توسيع الاتفاق الذي تم من قبل لاختيار عدة قرى مصرية لإمدادها بالطاقة الشمسية بالمشاركة بين الحكومتين.**
- **كما أكدت الهند استعدادها فى الاجتماع الأخير لمجموعة البريكس فى ٢٠١٣/٣/١٩ مشاركة خبراتها في عدة مجالات مع دولة صديقة مثل مصر، ولكن من المهم أن تحدد مصر ما هي المجالات التي تهتم بها حتى يتم إرسال وفد في تلك المجالات لتكون زيارته إلى مصر مجدية، وبالتالي إنشاء آلية للتعاون وتبادل الخبرات، فالهند يمكنها أن تساعد مصر في مجال تكنولوجيا المعلومات.**

- سبل التعاون بين مصر والهند :

١. يجب توفير خريطة طريق لدفع التعاون إلى الأمام .

٢. يجب أن يوقع اتفق بين الجانبين الهندي والمصري على التعاون والعمل سويا في مجال العلوم التكنولوجيا، خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات .

٣. كذلك يجب توقيع أتفاق تعاون مشترك للعمل مع الهند على زيادة الرقعة الزراعية فى مصر حيث تعتبر الهند هي أكبر الدول في مجموعة البريكس اعتمادا على الزراعة ويعمل بالزراعة حوالي ٥٣% من إجمالي القوي العاملة بالهند، ويتم ذلك التعاون من خلال مد مصر بالخبرة العلمية والمعدات اللازمة فى هذا المجال بالإضافة المساعدة في عمل

الأبحاث الزراعية التي تخدم زيادة المساحة المنزرعة وكذلك استخدام التكنولوجيا الحيوية والطاقة غير التقليدية والاتفاق على تشكيل لجنة مشتركة لبحث خطوات تنفيذ ذلك.

٤. كما يجب تشكيل مجموعة عمل لبحث المبادرات الجديدة للتعاون في مجال علوم الفضاء.

٥. الاتفاق على التعاون في مجالات السياحة والشباب والرياضة والتعليم الفني والتدريب المهني.

٦. يمكن توسيع التعاون بين شركات النفط من القطاعين الخاص والعام في كلا البلدين من أجل إقامة شراكة طويلة الأمد لتوريد النفط الخام والمنتجات البترولية والمشروعات الإنتاجية والمصافي والبتروكيماويات والتسويق، والاتفاق على إمكانية التعاون فى مجال الأسمدة.

٧. تطوير الشراكات القائمة بين المؤسسات في مجالات الثقافة والدراسات المصرية والهندية واللغات، والعمل على تشجيع مزيد من التفاعل بين منظمات المجتمع المدني، وأهمية الاتصالات بين الشعوب في كلا البلدين.

٢- فرص التعاون مع الصين

أن مصر والصين يجمع بينهما علاقات تعاون ثنائي فى مجالات مشتركة كثيرة في الاقتصاد، والتجارة والزراعة والسياحة والاتصالات والبيئة، ودفع الاستثمارات بين البلدين، كما أن هناك أوجه تشابه في الماضي والحاضر، حيث كان الاتصال بين الحضارة المصرية القديمة وحضارة بلاد الصين قائماً عن طريق التجارة قبل أكثر من ألفي سنة، وفي العصر الحديث، كانت مصر من أوائل الدول العربية التي كان لها تمثيل دبلوماسي مع الصين وذلك عام ١٩٢٨.

وبحلول القرن الحادي والعشرين دخلت العلاقات المصرية الصينية مرحلة جديدة قائمة على التعاون والشراكة الإستراتيجية بين البلدين، ففى عام ١٩٩٩، تم التوقيع على اتفاق التعاون الاستراتيجي بين البلدين وهو علامة فارقة في علاقات البلدين التي اتخذت أبعاداً جديدة، سياسية واقتصادية وثقافية وسياحية وشعبية وحزبية، فقد بات التفاهم والتنسيق السياسي بينهما شاملاً، وتجسد ذلك في اللقاءات والزيارات المتعددة لكبار المسئولين، إضافة إلى اللقاء السنوي الدوري لوزيري خارجية البلدين على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة، وفي المحافل الدولية الأخرى، وخرجت العلاقات الاقتصادية عن إطارها التقليدي

المتمثل في تجارة الصادرات والواردات إلى الاستثمارات المتبادلة والمشروعات المشتركة، ومنها التعاون في المنطقة الاقتصادية غرب خليج السويس وإقامة الشركات المصرية فروع لها في الصين، ومنها شركة النساجون الشرقيون، وإقامة شركات صينية فروع ومراكز لها في مصر، وتنوعت أشكال التبادل والتعاون الثقافي والتعليمي فلم يعد مقتصراً على تبادل الوفود الفنية والطلاب المبعوثين.

وأما عن <u>الصادرات والواردات</u> من والى الصين نجد أن الصادرات المصرية للصين تتركز في مواد البناء (بما فيها الرخام والجرانيت) والقطن، البترول الخام، السجاد الصناعي، البلاستيك ومنتجاته، الحديد والصلب، الأدوات الصحية، الكتان، الكريستال، الزجاج، الفواكه ومركزات العصائر. أما الواردات المصرية فتشمل: المنتجات الحيوانية والمنسوجات، المنتجات المعدنية، الأجهزة الكهربائية ومكوناتها، لعب الأطفال، الأدوات المدرسية والأحذية، وكانت أبرز الواردات هي الآلات والمعدات والملابس الجاهزة ووسائل النقل وقطع الغيار والمعادن ومنتجاتها والكيماويات.

<u>الاتفاقيات التجارية بين البلدين:</u>

وبنظرة عامة على العلاقات الصينية المصرية نجد أن هناك عدد ٦٢ اتفاقية ومذكرة تعاون وقعتها مصر مع الصين فى كافة المجالات التجارية والاقتصادية والثقافية والعلمية خلال الفترة من ١٩٨٣/٤/٣ وحتى ٢٠٠٩/٩/٢١ نذكر منها على سبيل المثل لا الحصر :

١	٣/٤/ ١٩٨٣ اتفاق التعاون العلمي والفني بين جمهورية مصر العربية وجمهورية الصين الشعبية.
٢	١٨/٤/ ١٩٨٣ البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين حكومة جمهورية الصين الشعبية وحكومة جمهورية مصر العربية.

٣	١٣/٤/ ١٩٨٥ اتفاق التعاون بين إتحاد الإذاعة والتليفزيون بجمهورية مصر العربية ووزارة الإذاعة والتليفزيون بالصين.
٤	١٩ /٣/١٩٨٦ البرنامج التنفيذي للتعاون الثقافي بين البلدين للأعوام ١٩٨٦-٨٧-١٩٨٨.
٥	١٥ /٣/١٩٨٧ الموقف التنفيذي للبروتوكول الموقع بين مصر والصين في ١٥ مارس ١٩٨٧.
٦	١٥ /٣/١٩٨٧ الموقف التنفيذي للبروتوكول الموقع بين مصر والصين في ١٥ مارس ١٩٨٧.
٧	٢٠ /٥/ ١٩٨٨ مذكرة التفاهم المصرية الصينية للتعاون في المجال الزراعي.
٨	٢٠٠٦/٦/١٧ اتفاقية إطارية بين حكومة جمهورية مصر العربية وحكومة الصين الشعبية حول تقديم قرض تفضيلي من الصين إلى مصر.
٩	٢٠٠٦/٦/١٧ مذكرة تفاهم بين مصر والصين حول إنشاء مدرسة ابتدائية ريفية.
١٠	٢٠٠٦/٦/١٥ مذكرات التفاهم بين مصر والصين في مجالات الصحة والصحة النباتية.
١١	٢٠٠٦/٦/١٧ مذكرة التفاهم حول إقامة آلية حوار إستراتيجي بين مصر والصين.
١٢	٢٠٠٦/٦/١٧ اتفاق المتطلبات الحجرية لتصدير الموالح المصرية إلى الصين.
١٣	٢٠٠٧/٥/٢١ مذكرة تفاهم لإرساء آلية التبادل المتواصل بين مؤتمر الشعب الوطني بجمهورية الصين الشعبية ومجلس الشعب بجمهورية مصر العربية.
١٤	ديسمبر ٢٠٠٧ اتفاق تعاون بين وزارتي العدل المصرية والصينية.
١٥	٢٠٠٩/١٠/٢١ تحديث مذكرة التفاهم الموقعة بين سلطات الطيران المدني في البلدين لعام ٢٠٠٢.

كما أن الاستثمارات الصينية في مصر متنوعة ومتعددة، نظرا لإمكانيات الصين وقدراتها الفنية للاستثمار في الخارج والاستفادة من مظلة الدعم الحكومي والسياسي والمالي، كتوجيه الشركات الصينية للاستثمار في الخارج، بغرض استهداف أسواق جديدة خاصة في مصر، إن معظم الشركات الصينية العاملة في مجال الاستثمار في مصر موجودة في منطقة غرب خليج السويس، وقد وصل عدد مشروعات الاستثمار الصيني ٦٤٨ مشروعا في قطاعات الاتصالات، وتكنولوجيا المعلومات، وقطاع الإنشاء، والقطاع الخدمي، والقطاع الزراعي والسياحي والصناعي، و قطاع الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات يشمل ١٣ شركة بقطاع تكنولوجيا المعلومات و١٢ شركة في قطاع الاتصالات وشركتين في قطاع خدمات تكنولوجيا النظم، أما في مجال الإنشاء فهناك سبع شركات، ثلاثة منها بقطاع التنمية العمرانية والعقارية وشركتان في البنية الأساسية وشركتان في قطاع المقاولات، أما القطاع الخدمي فيشمل ١١٠ مشروعات، وهى ثلاث شركات للخدمات البترولية و٢١ مشروعا للخدمة العامة و٧٢ مشروعا للخدمات التجارية وسبعة مشروعات لبيوت الخبرة والاستشارات وأربعة مشروعات للنقل والمواصلات ومشروع لكل من التخزين والخدمات الطبية والعلاجية والخدمات التعليمية، أما مجال المشروعات الزراعية فيشمل ثلاث مشروعات، منها اثنان في مجال

الإنتاج الحيواني والداجني والثروة السمكية، ومشروع في مجال استصلاح واستزراع الأراضي. أما القطاع السياحي فيشمل مشروعا واحدا بإجمالي ٦ شركات. ويشمل المجال الصناعي ٤٩٥ مشروعا وهي ٧٣ شركة هندسية و١٧١ شركة غزل ونسيج و١٥٤ شركة بقطاع الكيماويات و٤٩ شركة مواد بناء و٢٩ شركة في المجال الغذائي و١١ شركة معادن و٣ شركات أدوية و٤ شركات أخشاب وشركة تعدينية واحدة [١].

المجالات الجديدة المقترحة لتفعيل التعاون والتنسيق مع الصين

تعتمد الصين على الصناعة بنسبة كبيرة في تكوين الناتج المحلي الاجمالي حيث يعمل بهذا القطاع ٢٩.٥% من إجمالي القوي العاملة وعلى ذلك فأن على مصر أن تهتم بالجانب الصناعي في الصين وعلى وجه الخصوص بمقاطعات جنوبي الصين، نظرا لكونها المحرك الرئيسي لـ٦٥% من الاقتصاد **الصيني وتصدر أكثر من ٤٠ % من صادرات الصين إلى مختلف دول العالم، كما تمتلك القدرة الفنية والتكنولوجية للوصول إلى الأسواق الخارجية [٢].**

كما أن الصين أكبر منتج للفحم في العالم وحسابات إنتاج الفحم قد بلغت أكثر من ٤٠% من الإنتاج العالمي والعائد من الفحم أعلى بكثير من غيرها من الدول. وتحتل الصين المرتبة الأولى في العالم لإنتاج الصلب الخام، وكذلك فأن الصين هي أكبر دولة لإنتاج الطاقة في العالم فهي ثاني أكبر منتج للكهرباء وخامس أكبر منتج للنفط ودولة منتجة للغاز الطبيعي.

– لذا ينبغي على مصر أن تعمل على جذب الاستثمارات الصينية في القطاع الصناعي، وتسهل السبل لإنشاء مراكز صناعية في مجالات عديدة منها أنشاء مركز صناعي لإنتاج الطاقة سواء كانت الطاقة المتجددة أو باستخدام الفحم كذلك أنشاء مركز تصنيعي إقليمي لإنتاج السيارات ومكوناتها في مصر يستهدف السوق المصرية والتصدير من داخل مصر لكافة دول المنطقة وفي مقدمتها الدول الأفريقية، وذلك للاستفادة بالمزايا التنافسية لمصر وباتفاقيات التجارة الحرة الموقعة بين مصر وهذه الأسواق.

---

[١]) الهيئة العامة للاستثمار :
www.sis.gov.eg/Ar/Templates/Articles/tmpArticles.aspx?CatID=2381

[٢] مجلة الصين اليوم ، العدد ٦، ٢٠٠٩ .

arabic.people.com.cn

– يجب دعوة الشركات الصينية لزيارة مصر من أجل التعرف ميدانيا على فرص الاستثمار الواعدة في مختلف القطاعات بمصر بالتنسيق مع هيئة الاستثمار والصندوق الصيني الأفريقي.

– يجب أن نعلم أن هناك دعم من جانب الحكومة الصينية للشركات الصينية من أجل الاستثمار في أفريقيا وذلك واضحاً جداً فى الكلمة الرئيسية التي ألقها الرئيس الصيني شيء جين بينغ للدول الأعضاء خلال منتدى الحوار مع القادة الأفارقة الذى عقد على خلفيات قمة دوربان في مارس ٢٠١٣ حيث دعا إلى العمل معا من اجل التنمية المشتركة قائلا إن هذه الدول اجتمعت سويا من اجل السلام والتنمية والتعاون المثمر، ولهذا، يجب على دول البريكس أن تعزز التعاون في ثلاثة جوانب :

أولها: اتخاذ موقف صارم في الدفاع عن المساواة والعدالة الدولية وحماية السلام والاستقرار الدوليين.

وثانيها: الدفع بشكل قوي لبناء شراكة تهدف إلى تحقيق التنمية العالمية والازدهار المشترك.

وثالثها: تعميق التعاون متبادل المنفعة والسعي إلى الفائدة المتبادلة.

ودعا الرئيس كذلك الدول الأعضاء إلى اقامة علاقات أكثر ترابطا عبر شراكات اقوى، وتوسيع وتعميق التعاون في التجارة والاستثمار والتنظيم المالي والبنية التحتية وحركة الأفراد، وحث شيء على تسهيل إقامة سوق متكاملة في التجارة والسيولة متعددة المستويات في المالية، والترابط المتواصل جوا وبرا وبحرا في البنية التحتية، والتبادلات الشعبية والثقافية، ولقيت مقترحات شى تأييدا قويا من القادة المشاركين .

٣- <u>التعاون مع جنوب أفريقيا</u>

تحتفظ مصر بعلاقات سياسية واقتصادية قوية مع دول "مجموعة البريكس" كل على حده. وكانت هناك مفاوضات للتعاون بين مصر وثلاث من هذه الدول في العقد الماضي خاصة في مجال تحديث النظام العالمي والدفع نحو زيادة عدد الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن الدولي وشاركت في هذه المفاوضات كل من مصر وجنوب أفريقيا والهند والبرازيل إضافة إلى نيجريا لكن تضارب المصالح السياسية بين كل من مصر وجنوب أفريقيا ونيجريا بالتحديد أعاق الاتفاق على أي من الدول الثلاث يتم ترشيحه للمقعد أو المقعدين اللذان يمثلان أفريقيا. وغرقت كل من مصر ونيجيريا في مشاكلهما السياسية بينما تفرغت جنوب أفريقيا لبناء نفسها كقوة إقتصادية وسياسية مرشحة للهيمنة على السياسة الأفريقية. في حين

وجدت نيجريا أن تستغل قوتها البشرية والبترولية والعسكرية في قيادة مجموعة غرب أفريقيا كطريق يتيح لها خلق المكانة الأفريقية. وكانت مصر خلال العقد الماضي تحاول دعم تواجدها اقتصاديا من خلال المجموعات الاقتصادية الأفريقية مثل "الكوميسا " والنيباد ومجموعة "دول الساحل والصحراء " لكن الأعوام الثلاث الماضية شهدت توقفا تاما للجهود المصرية. وفي الوقت نفسه انضمت جنوب أفريقيا لدول "البريكس"، حيث أن جنوب أفريقيا من الدول الغنية بمواردها الطبيعية والتعدينية فهي تمثل وحدها ١٩% من الناتج الاقتصادي للقارة الإفريقية، ويبلغ حجم اقتصادها ثلاث أضعاف اقتصاد مصر ، ويأتي ترتيبها الـ٢٩ على مستوى العالم من حيث التقدم الاقتصادي ، وهى الدولة الوحيدة في أفريقيا التي تحقق فائضا في السلع الغذائية،كما تعتبر دولة جنوب أفريقيا هي اكبر دولة بين دول مجموعة البريكس اعتمادا علي قطاع الخدمات حيث يساهم قطاع الخدمات في المتوسط حوالي ٦٧% من إجمالي الناتج المحلي، ويمثل قطاع الصناعة حوالى 31.1% من إجمالي الناتج المحلى ،تصنع جنوب أفريقيا معظم احتياجاتها الرئيسية بفضل وفرة مواردها الطبيعية وتطور وسائل المواصلات وشبكة الطرق الممتازة. وتتمثل أهم الصناعات في الحديد والصلب ،السيارات، المواد الغذائية،الصناعات الهندسية،الصناعات المعدنية،المعدات والآلات،القطارات،السفن،صناعة مواد البناء،الكيماويات،معدات الطاقة والكهرباء ،صناعة التعبئة والتغليف،الأجهزة الطبية ،صناعة الورق، الصناعات العدنية، هذا بالإضافة إلى الصناعات العسكرية المتطورة. ويعد قطاع صناعة مكونات السيارات من أكثر القطاعات نمواً نظراً لوجود مصانع لبعض الشركات الكبرى في هذا المجال، كما تتميز جنوب أفريقيا في هذا المجال بانخفاض تكاليف الإنتاج ونافذاها إلى أسواق الاتحاد الأوروبي ومنطقة التجارة الحرة التابعة للاتحاد الجمركي لجنوب أفريقي، حيث تنتمى جنوب إفريقيا إلى كل من الاتحاد الجمركي للجنوب الأفريقي(الساكو) ، وجماعة تنمية الجنوب الأفريقي (السادك)، كما أن جنوب إفريقيا تعتبر عضو في منظمة التجارة العالمية.

كما تتوافر في جنوب إفريقيا كوادر ضخمة من الموارد البشرية بدءا من العمالة المدربة ونصف المدربة وغير المدربة. وقد سنت الحكومة تشريعا للنهوض بقدرات ومهارات العمالة والموارد البشرية وللإسراع من وتيرة بناء كوادر مؤهلة ومدربة علي أعلي مستوي عالمي. يوجد في جنوب إفريقيا شبكة متكاملة من الجامعات ومعاهد التعليم العالي والجامعي التي يعمل بها عدد كبير من الباحثين والأكاديميين الدوليين البارزين. إن الغالبية العظمي من دراسات الأبحاث والتطوير تجريف بجامعات جنوب إفريقيا .

كما تعتبر أهم الصادرات لجنوب أفريقيا متمثلة في صادرات اللؤلؤ الطبيعي والأحجار الكريمة والمعادن النفيسة والخامات المعدنية، والوقود المعدني والزيوت المعدنية، السيارات والجرارات والدراجات والمركبات، آلات وأجهزة آلية، ومعدات كهربائية، وأجزاؤها، وألومنيوم ومصنوعاته، منتجات كيميائية، مصنوعات من الحديد والصلب.

أما عن أهم الواردات مفاعلات نووية وآلات وأجهزة ومعدات كهربائية، وأدوات وأجهزة للبصريات أو التصوير الفوتوغرافي، والوقود المعدني والزيوت المعدنية ، والأدوية والمنتجات الطبية.

وتتمثل أهم الصادرات المصرية لجنوب إفريقيا أجهزة التكييف ومستحضرات الامونيا وورق التواليت والفاكهة الطازجة والخضروات المجففة وجوز الهند والسجاد اليدوي، وأهم الواردات السيارات والتبغ ومنتجات الاستانلستيل والحديد والصلب وقطع غيار السيارات والأسمدة.

<u>الاتفاقيات المبرمة بين البلدين:</u>

- **في يوليو ٢٠٠٨،تم الاتفاق على تعزيز العلاقات الاقتصادية في مختلف المجالات حيث تم توقيع مذكرة إعلان نوايا حول التعاون بين البلدين في كثير من المجالات منها مجالات الصناعة والتكنولوجيا والاستثمار والبحث عن المعادن والبترول والغاز وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات والزراعة والمواصلات وتطوير البنية التحتية وتنشيط السياحة بين البلدين.**
- **في أغسطس ٢٠٠٩ تم توقيع مذكرة تفاهم في مجال التعاون الاقتصادي بين مصر وجنوب أفريقيا.**
- **٢٠١٠/١٠/١٩ افتتح وزير التجارة والصناعة المصري منتدى الأعمال المصري الجنوب أفريقي والذى نظمته وزارة التجارة والصناعة والاتحاد العام للغرف التجارية بالتعاون مع وزارة التجارة بجنوب أفريقيا، حيث اتفقت مصر وجنوب إفريقيا خلال المنتدى على بحث إنشاء منطقة تجارة حرة بين البلدين وتوحيد التجمعات الاقتصادية الإفريقية الثلاثة "الكوميسا– السادك – وإيكواس" في تجمع واحد.**
- **في ٢٠١٠/١٠/١٩ تم الاتفاق بين الحكومة المصرية وحكومة جنوب افريقيا على زيادة حجم التبادل التجاري، كما تم إنشاء لجنة للتعاون الفني برئاسة وزير التجارة والصناعة لتفعيل مذكرة التفاهم وإزالة أية معوقات تعترض سبل تنمية وتنشيط التجارة بين البلدين، وإنشاء أربع مجموعات عمل بصفة مبدئية في مجالات الزراعة، منتجات الصناعية، الاستثمار، والمواصفات، طبقاً للمادة الثالثة في مذكرة التفاهم.**

- **في ٢٠١٠/١٠/١٩ وقعت حكومتا مصر وجنوب أفريقيا اتفاقية تستهدف دعم التعاون في مجالات البترول والغاز بين البلدين، كما تستهدف الاتفاقية تأسيس ودعم الشراكات في مجالات صناعة البترول والغاز بين الشركات العاملة فى البلدين، بالإضافة إلى بحث أوجه التعاون في مجالات الإنتاج وتنمية الاكتشافات البترولية والغازية.**
- **تم توقيع برتوكول تعاون رياضي فى ٢٠١٠/١٠/١٩ بين مصر وجنوب إفريقيا يعد الأول من نوعه بين البلدين، يتضمن أسبوع تبادل رياضي بين فرق الناشئين في ألعاب كرة القدم والاسكواش والسباحة كبداية.**
- **في مايو ٢٠١١ عقد الاجتماع الأول للجنة التجارية بالقاهرة، حيث تم توقيع وتشكيل اللجنة التجارية، على أن يكون قطاع الاتفاقيات التجارية هو نقطة الاتصال عن الجانب المصري.**
- **فبراير ٢٠١٣ بجوهانسبرج تم عقد الاجتماع الثاني للجنة التجارة لمتابعة تنفيذ التوصيات الصادرة عن الاجتماع الأول، وتقديم تقارير مجموعات العمل الفنية.**

<u>مجالات الجديدة مقترحة لتفعيل التعاون والتنسيق مع جنوب أفريقيا</u>

إن تجربة انضمام جنوب أفريقيا تكشف عن كثير من التفاصيل بشأن سعي الدول الأربعة الرئيسية في التجمع لاجتذاب المزيد من الكيانات الأقل نموًا، فقد انضمت جنوب إفريقيا إلى البريكس رغم الفارق الضخم بين اقتصادها واقتصاديات تلك الدول، وهو ما يرجع لمجموعة من العوامل الجيوبولتيكية والسياسية أكثر من كونها اعتبارات اقتصادية، إذ تم الدفع بها كبوابة للتغلغل بالقارة الأفريقية، وصحيح إن تلك الدول تحمل فرصًا واعدة للتعاون والاستثمار المستقبلي، لاسيما في ظل خبرتها في التعامل مع الأوضاع غير المستقرة على النقيض من المستثمر الأوروبي الذي يتردد كثيرًا في تنفيذ مشاريعه في ظل بلد يسوده عدم الاستقرار، إلا أن تلك الدول دفعت بها للعضوية لتحقيق مصلحة استراتيجية اقتصادية من خلالها.

ولعل ذلك يكون دافعاً قويا لمصر لفتح آفاقاً جديدة للتعاون مع مجموعة دول البريكس وجنوب أفريقيا على وجه الخصوص وكذلك ضرورة وضع صيغة للتعاون تسمح باستفادة مصر من ذلك التجمع في تنويع علاقاتها الاقتصادية ودعم القدرات التصديرية لأسواق جديدة والاستفادة من تجارب هذه الدول في تطوير الاقتصاد النامي، دون مبالغة في أثر ذلك التعاون أو دفع فاتورة سياسية أو اقتصادية مبالغ فيها.

والبحث في سبل للتعاون المشترك بين مصر وجنوب أفريقيا وخاصة في قطاع الخدمات، حيث أن قطاع الخدمات في جنوب أفريقيا يمثل في المتوسط حوالي ٦٧% من إجمالي الناتج المحلي، تعتبر جنوب إفريقيا من الأسواق الناشئة المفضلة في العالم حيث أنها تقدم للمستثمرين بنية تحتية متطورة وفرصا استثمارية متميزة، والبنك المركزي في جنوب إفريقيا يقوم بالإشراف على صناعة الخدمات المصرفية في البلاد بينما صناعة الخدمات المالية غير المصرفية تنظمها هيئة الخدمات المالية. ويوجد في جنوب إفريقيا ثلاث أسواق للخدمات المالية:

- **سوق جوهانسبرج للأوراق المالية.**
- **سوق جنوب أفريقيا للأوراق المالية الآجلة.**
- **سوق جنوب إفريقيا للسندات.**
- **السوق البديلة.**

ومن هنا نجد أن فرص التعاون يجب أن تكون بين مصر وجنوب افريقيا في قطاع الخدمات،حيث أن مصر بها العديد من الفرص الاستثمارية التي تدعو رجال الأعمال من جنوب أفريقيا للاستثمار فيها مثل القطاع المصرفي، وسوق الأوراق المالية، وسوق السندات المصرية،وكذلك قطاعات الموانئ البحرية والأسمدة والبنية التحتية والسياحة.

استطاعت صناعة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والالكترونيات في جنوب إفريقيا أن تقترب من المتوسط العالمي، وهذا أيضاً قطاع من القطاعات الخدمية الهامة التي يجب أن تعمل مصر على فتح أبواب الاستثمار فيه لجنوب أفريقيا، وتيسير السبل لذلك سواء بعقد الاتفاقيات المنظمة لذلك المجال أو بتشجيع الشركات العاملة في هذا المجال على التعاون مع القطاع الخاص المصري أو عن طريق تقديم بعض المزايا الضريبية، أو غيرها من التسهيلات.

كما يجب أن تركز مصر على مشروعات البنية الأساسية والكهرباء والوقود وذلك بالتعاون مع القطاع الخاص المصري.

كما أن جنوب إفريقيا تتميز بوجود بنية تحتية للمواصلات تعتبر الأكثر تطورا في إفريقيا، وتلعب البنية الأساسية دورا حاسما في اقتصاد البلاد حتي أن الدول المجاورة تعتمد عليها، لذا يكون من الضروري أن تهتم مصر بإقامة مشروع خط سكك حديد يربط ما بين مصر وجنوب أفريقيا ويعمل على تسهيل التعاون الاقتصادي في جنوب أفريقيا وأفريقيا بشكل عام.

٤ - فرص التعاون مع البرازيل

البرازيل هي أكبر دولة في كل من أمريكا الجنوبية ومنطقة أمريكا اللاتينية. وخامس أكبر دولة في العالم، سواء من حيث المساحة الجغرافية أو عدد السكان،فهي عملاق زراعي تتميز بضخامة وتنوع إنتاجه الزراعي وتحتل المرتبة الأولى في إنتاج البن، الحوامض، الكاكاو، كما أنها اعتمدت على استصلاح أراضي الامازون لزيادة المساحات الزراعية على شكل مزارع حديثة متخصصة في المحاصيل الزراعية ، كما وتعد البرازيل تعد من أفضل ٢٠ اقتصاد في العالم ، كما أن الصناعة لا تقل أهمية في البلد واهم المدن الصناعية ساو باولو التى تشتهر بتصنيع السيارات والآلات الطائرات –المواد الغذائية [١] .

وكذلك قطاع الخدمات في البرازيل يشكل قطاع هام جداً حيث أن مساهمة هذا قطاع في الناتج المحلي الاجمالي في البرازيل تمثل حوالي 67.5% خلال الفترة من٢٠٠٩-٢٠١٢ .

وعلى صعيد آخر وبالنظر إلى الانجاز التي تحققت من خلال تجربة النهضة الاقتصادية البرازيلية، لقد نفذت البرازيل برنامجا للتقشف وفقا لخطة صندوق النقد الدولي بهدف سد عجز الموازنة والقضاء على أزمة الثقة،وقد أدى برنامج التقشف إلى خفض عجز الموازنة وارتفاع التصنيف الائتماني للبلاد ومن ثم ساهم ذلك بقوة في القضاء على انعدام الثقة في الاقتصاد البرازيلي، وبناء عليه تلقت البرازيل نحو ٢٠٠ مليار دولار استثمارات مباشرة من ٢٠٠٤ وحتى ٢٠١١ ،بالإضافة إلى ذلك دخل ما يقرب من ١.٥ مليون اجنبي للإقامة في البرازيل في ٢٠١١ وعاد نحو ٢ مليون مهاجر برازيلي إلى البلاد، وقد أدت هذه الاستثمارات إلى رفع الطاقة الإنتاجية للدولة وهو ما يعنى توفير فرص عمل جديدة ومن ثم المساهمة في حل مشكلة الفقر. وبعد أن كان صندوق النقد يرفض إقراض البرازيل في أواخر عام ٢٠٠٢ أصبح الآن بعد ثماني أعوام من العمل في برنامج لولا الاقتصادي مدين للبرازيل ب ١٤ مليار دولار، كذلك تم تغيير سياسات الإقراض، ، حيث خُفضت سعر الفائدة من ١٣.٢٥% إلى ٨.٧٥ % وهو ما سهل الإقراض بالنسبة للمستثمرين الصغار، ومن ثم أدى ذلك إلى تسهيل إقامة المشروعات الصغيرة وتوفير فرص عمل ورفع مستوى الطاقة الإنتاجية والنمو وهو ما ساهم بشكل عام في حل مشكلة الفقر. وتشير الأرقام إلى أن نصف سكان البلاد زاد دخلهم خلال العقد الأخير بنسبة ٦٨%.

---

[١] **البرازيل**

ar.wikipedia.org/wiki/

أما عن العلاقات بين مصر والبرازيل فهي تتسم في مجملها بالتعاون والتنسيق على المستوى الثنائي خاصة فيما يرتبط بالقضايا الهامة على المستوى الدولي، وتحقيق أهداف الألفية الثالثة خاصة فيما يتعلق بحقوق الإنسان في التعليم والغذاء والتنمية، حيث أوضحت "الغرفة التجارية العربية البرازيلية" في ٢٠١٢/٧/٢٣ أن حجم التبادل التجاري بين البرازيل ومصر ارتفع بنسبة ٣٨.٩% خلال عام ٢٠١١ الماضي، ليتجاوز ٢.٩٦ مليار دولار أمريكي، وأكدت أن قيمة الواردات المصرية من البرازيل ارتفعت بما يزيد على ٢.٦ مليار دولار أمريكي، بزيادة قدرها ٣٣.٣% مقارنةً بالعام ٢٠١٠، بينما بلغت قيمة الصادرات المصرية الى البرازيل ٣٤٤.٧٢ مليون دولار أمريكي خلال الفترة ذاتها، بمعدل نمو يبلغ ١٠٤%، وقالت أنّ حجم التبادل التجاري بين البلدين يواصل تسجيل نمو إيجابي، حيث بلغت قيمة الصادرات البرازيلية لمصر٥٩٥.٢ مليون دولار خلال الفترة بين شهري يناير وأبريل من عام ٢٠١٢، بزيادة قدرها ٣.٦٢% مقارنةً بالفترة ذاتها من العام الفائت، بينما سجلت قيمة الواردات البرازيلية من مصر ٥٣.٨٢ مليون دولار خلال الفترة ذاتها، بزيادة تصل إلى ١.١٣%.

وقد قام مكتب التمثيل التجاري المصري بالعاصمة البرازيلية بإعداد تقرير عن المعوقات التجارية والاستثمارية بين مصر والبرازيل، وتناول التقرير أهم المعوقات التي تواجه العلاقات التجارية والاستثمارية بين مصر والبرازيل، وهى من الجانب المصري تتمثل في إحجام الشركات المصرية وتجمعات رجال الأعمال عن المشاركة في المعارض البرازيلية، والتي تعتبر أهم أدوات الترويج هناك خاصة بالنسبة للمنتجات المصرية غير المعروفة في السوق البرازيلي، وأثبتت التجربة أن الشركات المصرية التي داومت على المشاركة في المعارض في البرازيل حققت نجاحًا كبيرًا واستطاعت اختراق السوق البرازيلي. يضاف الى ذلك عدم وجود خط طيران مباشر يربط بين مصر والبرازيل والتي أصبحت سادس أكبر اقتصاد في العالم كذلك بين مصر وأمريكا الجنوبية بصفة عامة، وأوضح التقرير، أنه يعتبر من معوقات التحول عدم وجود علاقة تجارية متميزة بين البلدين وكذلك عدم وجود مجلس أعمال مصري برازيلي لدعم الأنشطة التجارية بين البلدين، وعدم وجود السوق البرازيلي ضمن أولويات المصدر المصري والتركيز على أسواق أوروبا والولايات المتحدة والدول العربية. وعن أهم المعوقات من الجانب البرازيلي فتتمثل فى ارتفاع الرسوم الجمركية بشكل كبير في البرازيل، إضافة إلى الرسوم الضريبية الأخرى، ورغم توقيع اتفاق للتجارة الحرة بين مصر ودول الميركوسور (البرازيل .

الأرجنتين - أوروجواى - باراجواى) في عام ٢٠١٠، إلا أنها لم تدخل حيز التنفيذ حتى الآن لعدم التصديق عليها.[٣]

الاتفاقيات المبرمة خلال الثلاث عقود الماضية

- **مذكرة تفاهم فى مجال العلوم والتكنولوجيا والتعدين وقعت فى ٩/١١/ ١٩٩١.**
- **اتفاق للتعاون بين جمعية رجال الأعمال المصريين واتحاد غرف التجارة البرازيلية وقع في ٩/١١/١٩٩١.**
- **مذكرة تفاهم للتعاون في مجال السياحة وقعت في ١٤/١١/ ١٩٩٦.**
- **اتفاقية للتعاون بين جامعتي القاهرة وبرازيليا وقعت في ٣١/٧/ ١٩٩٩.**
- **اتفاق إنشاء آلية للتشاور السياسي بين وزراتي خارجية البلدين وقع في ٩/١٢/ ٢٠٠٣.**
- **اتفاق لإعفاء حاملي الجوازات الدبلوماسية من التأشيرات وقع في ٩/١٢/ ٢٠٠٣.**
- **اتفاق لإنشاء مجلس رجال أعمال مشترك بين البلدين وقع في ٩/١٢/ ٢٠٠٣.**
- **مذكرة تفاهم بين وزارتي الزراعة في البلدين في مجال الخدمات البيطرية بتاريخ ١٢/٨/٢٠٠٨**
- **مذكرة تفاهم بشان التعاون بين المعهدين الدبلوماسيين فى مجال الدراسات الدبلوماسية بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٩.**
- **مذكرة التفاهم بين الصندوق المصري للتعاون الفني مع أفريقيا والوكالة البرازيلية للتعاون الدولي للتعاون الثلاثي فى أفريقيا بتاريخ ٢٩/٧/٢٠٠٩.**
- **مذكرة تفاهم خاصة بإنشاء آلية للحوار الاستراتيجي بين الحكومتين المصرية والبرازيلية بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٩.**
- **مذكرة تفاهم للتعاون في مجال الرياضة بتاريخ ٢٧/١٢/٢٠٠٩.**

- **اتفاقية الإطار المؤسسي بين مركز البحوث الزراعية في جمهورية مصر العربية وهيئة البحوث الزراعية البرازيلية (إمبرايا) في ٢٠/٥/٢٠١٠ ،والتي قام بتوقيعها السيد السفير عن الجانب المصري.**

مجالات الجديدة مقترحة لتفعيل التعاون والتنسيق مع البرازيل

- **تأسيس شراكة حقيقية بين البلدين خاصة وأن مجالات التعاون بين البلدين متعددة،بأن يتم النظر بجدية في فتح خط طيران مباشر بين القاهرة والبرازيل.**

[3] تقرير مكتب التمثل التجاري بالعاصمة البرازيلية http://www.el-balad.com/480572#sthash.BucD7KQ4.dpuf

- **ومضاعفة حجم التبادل التجاري، ورفع معدل تدفق الاستثمارات البرازيلية إلى مصر بما يؤسس لتعاون حقيقى.**
- **يتم الاتفاق على تعزيز التواصل المصري البرازيلي بهدف الاستفادة من التجربة البرازيلية في مجالات مكافحة الفقر، والتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وكذلك في مجال تجربتها المتميزة في مجال التحول الديمقراطي.**
- **تعزيز التعاون الثنائي، الذي بدأ عام٢٠١١، والذي يهدف إلى تبني مبادرات تنموية في المجالات المهمة للتنمية، مثل الزراعة والصحة والبيئة والسياسات الاجتماعية.**
- **تكثيف تبادل البعثات التجارية والوفود، لتشجيع التجارة المتوازنة، وتعزيز الاستثمار المباشر بين الدولتين.**
- **يجب التركيز على جوانب المصالح المشتركة والاستفادة من الخبرة البرازيلية الواسعة في مجالات الوقود الحيويو البيوتكنولوجى، والبحوث الزراعية خاصة فى مجال زراعة الأراضي القاحلة والاستفادة من التقدم الذى وصلت إليه البرازيل في مجال الاستخدامات السلمية للطاقة النووية.**
- **إمكانية الانتفاع من التكنولوجيا البرازيلية المتقدمة في استخراج البترول والغاز من أعماق البحار.**
- **البرازيل من أقل القوى الاقتصادية الكبرى إنفاقا على المساعدات الخارجية وتركز مصالحها المشتركة مع الأطراف الأخرى على التجارة، وخاصة النفاذ إلى الأسواق الأجنبية، مما يفرض علينا ترتيب البيت المصري من الداخل سياسيا واقتصاديا، كي يصبح انطلاقنا للسوق البرازيلية مبنيا على مبدأ التكافؤ وليس على مجرد عقد الاتفاقات التي تسمح لنا بالمزيد من استيراد المواد الغذائية التي تزيد العجز في ميزان مدفوعاتنا، كما أن تهيئة الأوضاع السياسية في مصر سيكون عاملا جاذبا للبرازيليين للسياحة والاستثمار في المستقبل .**
- و الـخلاصة، **فإن الانطلاق نحو البرازيل يجب أن يبنى على أسس من الجدية والاستمرارية والدراسة الموضوعية للفرص والمصالح المشتركة، خاصة مع ما يبدو من استمرار البرازيل فى التطلع إلى تنشيط وتطوير علاقاتها بمصر كبوابة رئيسية إلى العالم العربي.**
- **فتح السوق البرازيلية أمام الصادرات المصرية، والاستفادة من التجارب البرازيلية الناجحة في شتي المجالات .**

- **كما يجب أن نسعى للاستفادة من تجربة البرازيل في مجال الزراعة، فهي دولة كبيرة، ولها تجارب ناجحة في زيادة غلة الفدان، وحجم الإنتاج كما يوجد في مصر مركز بحوث زراعية، يضم تخصصات عديدة ،كما يجب أن نأمل في أن يؤثر النمو في المجال الزراعي إيجابا في المجالات الأخرى، ومنها الحيواني،والتعاون في مجالات أوسع، سواء في بحوث التقليل من استهلاك المياه المستخدمة في المجال الزراعي، أو في زيادة إنتاجية الفدان، وتنوع المحاصيل.**

من هنا تبرز آفاق تنمية العلاقات الاقتصادية بين مصر ومجموعة البريكس

وبمراجعة دقيقة لما تم توقيعه من اتفاقيات مع دول المجموعة نجد أن هناك عدة محاور يجب أن تسير عليها مصر في طريقها نحو تحقيق شراكة حقيقية ومثمرة مع هذه الدول وذلك بهدف الوصول إلي التنمية مستدامة :

أولها: أن يكون هناك رؤية واضحة لما تحتاج إليه مصر من هذه الدول على المدى القريب والمدى البعيد سواء أكان احتياجاً مالياً أو اقتصادياً أو ثقافياً أو اجتماعيا.

وثانيها: أنه فى ضوء ما سوف يتم من تحديد للاحتياجات المصرية يكون من الضرورى مراجعة ما تم توقيعه من اتفاقيات ثنائية بشكل جيد، حيث أن هذه الاتفاقيات ينقصها البعد التطبيقي، فكثير من الاتفاقيات المصرية الثنائية لم تأخذ البعد التطبيقى سواء كان ذلك بسبب طريقة صياغة هذه الاتفاقيات، أو كان بسبب صعوبة التنفيذ من أحد الجانبيان الموقع على الاتفاقية، أو بسبب عدم قناعة الحكومات المتعاقبة بمدى الاستفادة من هذه الاتفاقيات.

وثالثها: توقيع اتفاقيات جديدة مع كل من دول مجموعة البريكس تكون معبرة عن استفادة حقيقية فى مجالاتً متنوعة.

رابعها: وعلى هذا الأساس يوجد الكثير من الفرص في مجالات جديدة لم سبق التعاون فيها من قبل، لذا يجب أن يتم تعزيز التعاون فيها مع دول البريكس على المستوي الثنائي ، حيث يمكن الاستفادة من الخبرات الصينية والهندية في مجالات المفاعلات الصغيرة، ومن جنوب إفريقيا في مجال تسويق النظائر المشعة، خاصة وأن كانت مصر تسعى لعمل مفاعل في المجال البحثي لإنتاج هذه النظائر للاستفادة من هذه النظائر في تطبيقات متعددة في مجالات مهمة مثل الزراعة والطب والصناعات المعدنية.

وكذلك يمكن الاستفادة من الخبرات الروسية في مجال البحث والاستكشاف عن الوقود الأحفوري وإنتاج الزيوت خاصة الصخرية واستخراج الثروات المعدنية واستكشاف الذهب ومن الصين أيضا في مجال الحفر وصنع معدات الحفر ومن الهند في مجال الفوسفات والبتروكيماويات والأسمدة ومن البرازيل في مجال الوقود الحيوي.كذلك يجب الاستفادة بالخبرات والتجارب البرازيلية والهندية في مجالات تحقيق الأمن الغذائي والتنمية الريفية واستخدام الطاقة المتجددة لتقليص الاعتماد على السولار، وكذا الاستفادة من تميز دول البريكس بوجود قطاع مصرفي ضخم لديها وفتح أفرع له في مصر، لما سيوفره من فرص لتمويل المشروعات التي تعتزم إنشاءها خاصة في منطقة قناة السويس.

لذا يجب العمل في عدة اتجاهات من اجل تحقيق شراكة قوية مع دول مجموعة البريكس ولنبدأ على سبل المثال بالآتي:

1. **يجب علينا وضع استراتيجية عمل من أجل التنمية تبدأ أولا بوضع برؤية عامة عن ما نحتاج إليه من دول البريكس وغيرها من التكتلات الاقتصادية**
2. **يجب تعظيم دور السفارات المصرية بهذه الدول للتواصل معها وكذلك حتى تكون السفارات المصرية هي حلقة الوصل بين الوزارات المصرية المعنية لمتابعة هذا التحرك ودول مجموعة البريكس [1] . العمل على زيادة الأهمية النسبية للصادرات المصرية وزيادة قدراتها التنافسية إلى تلك الأسواق من خلال قيام مكاتب التمثيل التجاري بدراسة السوق في هذه الدول والمتابعة المستمرة لطبيعة ومواصفات المنتجات المنافسة، ودراسة السياسات والقوانين والتشريعات المختلفة المطبقة وكذلك يجب على كافة المؤسسات التي تعمل في مجال دعم وتنمية الصادرات أن تقوم بمثل هذه الدراسات التسويقية، وبالتالي تقل درجة المخاطر التي يواجها المصدر في أسواق دول "بريكس.**

3. **ضرورة التفاوض من جديد مع دول مجموعة "البريكس" بهدف الوصول إلى اتفاق لخلق منطقة تجارة حرة وإنشاء لجنة مشتركة للتعاون الاقتصادي وتشجيع الاستثمار المشترك مما يساهم في فتح آفاق أوسع للتعاون فيما بينهما تؤدى إلى تطوير مستويات التبادل التجاري والاستثمار، وزيادة الأسواق أمام المنتجات المصرية،**

---

[1]) قامت بها وزارة الخارجية المصرية
http://www.youm7.com/News.asp?NewsID=917079

وتسهيل وزيادة فرص مساهمة المستثمرين والشركات بدول البريكس في المشروعات التنموية بمصر [١].

[١]) دراسة أعدها قطاع بحوث التسويق والدراسات السلعية والمعلومات التابع لوزارة الصناعة والتجارة الخارجية http://economic.ahram.org.eg